

الجهاز الأعلى للرقابة في باراغواي خطة استراتيجية لرؤية إبداعية



Asunción



7,356,409

تحديات وركائز الخطة الاستراتيجية الجديدة

في نهاية العام 2019، انضم المراقب العام لجمهورية باراغواي إلى مبادرة الإستراتيجية من أجل العمل على تطوير خطتها الاستراتيجية (SPMR) وقياس الأداء وإعداد التقارير المؤسسية الجديدة. كان القرار حينئذٍ منطقيًا نظرًا لأن الخطة الاستراتيجية المؤسسية الحالية انتهت منذ عام 2021. مثل انتهاء الخطة فرصة للإدارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة -ممثلة في اللجنة التنفيذية بقيادة المراقب العام- لتكون قادرة على تبني الرؤية المتفق عليها لاحقًا للمراقب العام ليكون.

معروفًا بتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية من خلال عمليات مبتكرة وفعالة»
في السيطرة على موارد الدولة من أجل إحداث تغيير في حياة المواطنين.»



Mburukujá

على الرغم من أن هذه الرؤية مدعومة بتفويض من المراقب العام، إلا أنها اشتملت على مكوّن ملائم -ولكنه مبتكر وإبداعي- مما جعل الرؤية تحمل في ذاتها نوع من التحديات. لم يكن التفويض يهدف فقط إلى مزيد من الرقابة من حيث جودتها الفنية وشمولها والعمل على جوانب الحوكمة المؤسسية، بل كانت النية أن يساهم المراقب العام في تعزيز فكرة المساءلة في البلد بشكل عام. هدف جهاز الرقابة العليا إلى تقديم نفسه باعتباره منظمة نموذجية تمثل القدوة وتفي بالمتطلبات التكنولوجية لنشاط الرقابة وتطور سياسات اتصال فعالة، وفوق كل شيء -جنبًا إلى جنب مع تطوير والمنهجيات الشمولية والجنسانية. جدير بالذكر أنه خلال عملية تطوير (SDG) القدرات- لديها خطط رقابية سنوية مبتكرة تتضمن أهداف التنمية المستدامة الخطة المؤسسية الاستراتيجية للفترة من 2022 إلى 2026، تم تناول العديدي من الجوانب، منها على سبيل المثال الدور الفعال للمراقب العام في مختلف مجموعات واللجان والهيئات، فضلًا عن توليها الوشيك لرئاستها (بدءًا من عام 2022)، وعملها في المجموعات دون الإقليمية، (OLACEFS) أولاسافس.

العملية النشطة خلف الخطة الاستراتيجية

إذن، كيف قام الجهاز الأعلى للرقابة ببناء هذا الابتكار ضمن خطته الرقابية والاستراتيجية؟ بادئ ذي بدء، أتاح القيام بالتشخيص الفاعل لإطار قياس أداء الأجهزة (PMF-SAI) العليا للرقابة ومنطق دليل الإدارة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة وكذلك تحليل أصحاب المصلحة الرئيسيين، أتاح ذلك بتحديد خط أساس مناسب. وشمل ذلك جوانب مختلفة للعمل عليها والقدرات اللازمة للتطوير، بالإضافة إلى الكفاءات الموجودة بالفعل لدى المراقب العام التي من شأنها أن تساهم في الأهداف الاستراتيجية المستقبلية للخطة الاستراتيجية المؤسسية الجديدة.



مدخل إلى الجهاز الأعلى للرقابة في باراغواي



اجتماع فريق الإدارة العامة للتخطيط

في ضوء التحديات التي تم الوقوف عليها، وبدعم قوي من السلطات -التي أوضحت أن هذه العملية ضرورية للمؤسسة- بدأ العمل على الخطة الاستراتيجية المؤسسية قام الفريق بقيادة الإدارة (IDI) الجديدة، وبدعم من مبادرة تنمية الإنتوساي العامة للتخطيط والمتابعة- بإكمال مدخلات الخطة الاستراتيجية المؤسسية في ضوء الرؤية المتفق عليها. أولى الفريق تركيزًا خاصًا على جدوى الخطة المؤسسية الاستراتيجية وخططها التشغيلية.

ينبغي تسليط الضوء على الطابع التشاركي الكبير لهذه العملية؛ حيث التقى المشاركون على مدار ستة وعشرون طاولة حوار مع الإدارات العامة وموظفي الرقابة والإدارات المساندة. سمح ذلك ببناء توافقات متنوعة وضرورية، حول القضايا الاستراتيجية والقدرات المطلوبة وحول المنتجات التي تتألف منها الخطة المؤسسية وشرعية مكونات الخطة، فضلًا عن (SPMR) الاستراتيجية. ومن منظور أوسع، ساهم ذلك في صقل عملية مبادرة الاستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير والتنشئة الاجتماعية المبكرة لها.

الخطة الاستراتيجية ومنتجاتها وخصائصها الإبداعية: أهداف التنمية المستدامة والنهج الجنساني

نتيجة لهذه العملية، تمكّن المراقب العام في باراغواي من بناء خطتها الاستراتيجية 2022-2026 على تطوير ستة منتجات مترابطة

المنتج الأول: تقارير التدقيق وأنشطة الرقابة الأخرى المناسبة وذات الصلة، مع التأكيد على جودتها ونشرها

المنتج الثاني: إجراءات موحدة من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة في إطار أنشطة الرقابة

المنتج الثالث: أنظمة الإدارة التي تشمل أبعاد وظيفة المواهب البشرية

المنتج الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمورد رقابي

المنتج الخامس: نظم النزاهة العامة والشفافية المؤسسية باعتبارها أعمدة للمؤسسة

المنتج السادس: أنظمة علاقات فعالة ومتكاملة وجيدة التوقيت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

وكما أشار المدقق العام السيد كاميلو بينيتيز ألدانا عندما تم الإعلان رسميًا عن الخطة الاستراتيجية في مايو/أيار، «لقد مكنتنا مشاركة المراقب العام في باراغواي بمبادرة الاستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير من تطوير خطة استراتيجية عالية الجودة مدعومة بالتخطيط التشغيلي والقياس وإعداد التقارير، والتي تهدف إلى تحويل المدقق العام في باراغواي إلى منظمة يُحتذى بها وتضمن توفير القيمة والمزايا للمواطنين، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

دون التقليل من أهمية المنتجات الأخرى، فإن الأهمية المعطاة لأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة تؤكد الطبيعة الابتكارية للخطة المؤسسية الاستراتيجية. تم تطوير المنتج الثاني حتى يتم الترويج لأهداف التنمية المستدامة في إطار أنشطة الرقابة. علاوة على ذلك، يستلزم هذا المنتج استراتيجية منظمة، والتي لا تشمل فقط أنشطة لإضفاء الطابع الرسمي على منهجية تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل تشمل أيضًا أنشطة أخرى مثل تحديد الالتزامات التي تعهدت بها حكومة باراغواي واستراتيجية حول الأهداف والغايات التي يجب مراقبتها -وما يتصل بها من تسلسل- بالإضافة إلى دمج إجراءات مراقبة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية لزيادة الوعي والنشر الخارجي، والتدريب المستمر للموارد البشرية على رصد وتدقيق أهداف التنمية المستدامة.



المراجع العام الدكتور كاميلو بينيتيز ألدانا

والمنتج الثاني هو ذاته يسلط الضوء على جانب مبتكر آخر من الخطة الاستراتيجية المؤسسية، ألا وهو تعميم النهج القائم على النوع الاجتماعي في الثقافة التنظيمية. وكما هو الحال مع أهداف التنمية المستدامة، لا تشير الاستراتيجية الشاملة فقط إلى الأداة المنهجية التي سيتم استخدامها لتحقيق في (OLACEFS) هذا الهدف في عمليات المراجعة والتدقيق (بشكل أساسي السياسة الجنسانية المعروفة وعدم التمييز التي اعتمدها أولاسافس عام 2021)، ولكنها تشير أيضًا إلى التدريب المستمر والوعي حول هذه المسألة. وتشير كذلك إلى الالتزام بالموافقة على سياسة الجهاز الأعلى للرقابة فيما يخص المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

مستشار فريق مبادرة الاستراتيجية وقياس الأداء وإعداد التقارير من الخطة، (IDI) وعلى حد قول ماج سيباستيان جيل (مدير مبادرة تنمية الإنتوساي الاستراتيجية المؤسسية لباراغواي):

« إنه لمن دواعي الشرف والشرف لي العمل مع الزملاء من مكتب المدقق العام في باراغواي على صياغة خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2026. لقد حظيت بفرصة تقدير كيف تمكنا -من خلال منطق دليل الإدارة الاستراتيجية للإنتوساي- من هيكلة خطة مبتكرة -ولكنها مجدية- والتي تتفق مع رؤية أعلى سلطاتها، والتي من المتوقع أن تتطور لصالح شعب باراغواي. وعلى الرغم من القيمة التي أضافتها مساهمتنا، فإنني على يقين بأنه لم يكن لتلك الإنجازات أن تتحقق إلا بالالتزام المطلق لموظفي مكتب المدقق العام وقيادته.»

المؤلف



سيباستيان خيل، مدير تنمية القدرات في OLACEFS ومستشار الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في كوستاريكا والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في باراغواي تحت إشراف SPMR - أخصائي أول في مؤسسات الرقابة العليا